المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل

تأليف: محمد الإفراني

تحقيق: محمد العمري

عرض: عمر أوكان (*)

" ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا
أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من
حر اللفظ، وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص"
(الجاحظ)

لقد نشطت حركة التحقيق بالمغرب، في السنوات الأخيرة، نشاطاً منقطع النظير؛ حيث انكب الدارسون على مخطوطات الخزانات، المتوافرة بالمغرب، بحثا وتنقيبا عن نفائس تراثنا العربي الأصيل، وذلك بفضل تشجيع علمائنا، بالجامعة خاصة، على البحث في هذا المجال. وقد اتجهت هذه البحوث إما نحو إعادة تحقيق بعض النصوص المحقّقة تحقيقا رديئاً، أو نحو تحقيق إنتاج مشرقي غير محقق؛ إلا أنّ أغلبها نحا نحو بعث التراث المغربي بإخراجه إلى الوجود، وإطلاق سراحه من سجن الخزانات العامة أو الخاصة. هكذا رأينا "المنزع البديع"، و"الروض المريع"، و"بغية الرائد"، و"الرحلة العبدرية"، وغيرها من النصوص المحققة (ويدخل تحقيق محمد العمري للمسلك السهل ضمنها) التي يمكن أن تفيد في تحليل العقل العربي، وتوجيه الشعرية العربية وجهة مخالفة؛ خصوصا الشعرية المغربية، نظراً للخصوصيات الجوهرية التي تنفرد بها هذه المدرسة، والتي يمكن استكناه معالمها مع ابن رشد، وابن خلدون، وحازم القرطاجني، والسجلماسي، والقاضي عياض، وابن البناء، والإفراني، وغيرهم. ولعل هذا ما قصد إليه العمري حين قوله إن "كتاب المسلك السهل هو أحد النصوص التي سيساهم نشرها في إبراز جوانب الأصالة والتميز في تاريخ الأدب المغربي" [المسلك ، ص ص: 5-6].

(*) باحث من المغرب.

وليس التحقيق عملية سهلة، كما يعتقد عامة الناس وجهلتهم؛ بل هو من أصعب العمليات، مثله في ذلك مثل الترجمة. فالتحقيق لا يتطلب معرفة بالتمييز بين أنواع الخطوط فحسب، وإنما يتطلب، إضافة إلى ذلك، معرفة دقيقة باللغة وتاريخها وعلومها، وفهما لأساليب الخطاب وأنواع المخاطبات، وتعمقا في الحقل المعرفي للنص المحقّق، وتمرسا على أسلوب صاحبه في الكتابة، وعلما بعصره سياسة وثقافة ولساناً، ودراية بالتصحيف والتحريف؛ وغير ذلك مما يمكن إجماله في رصيد معرفي عام وصلب يتطلب الإلمام به سنوات طوالا من الكد الدؤوب، والجهد المتواصل. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل ينضاف إلى ذلك حب الأثر والتعاطف معه، وكذلك توافر كفاية الحدس، الذي هو ليس حدس العامي؛ حدس الجاهل المتشدق، وإنما هو حدس العالم المتقن لصناعته، المتفنن في بضاعته، والذي يعرف خصائص الأشياء ومواطنها، وظواهرها وبواطنها.

كما أننا، من جهة أخرى، لا نعتبر التحقيق نسخا فقط (تخطيطا آليا لليد على تضاريس الورقة)، أو كتابة من الدرجة الثانية أو الثالثة، بل هو إبداع حقيقي، صراع مع الملفوظ كتابة من الدرجة الأولى. ولا يمكن للتحقيق أن يكون ناجحا إلا عندما ينفصل المحقّق عن حب لغة الآخر ليحب لغته الخاصة، وهي اللحظة التي تصير فيها لغة الغير هي لغتي، وبذلك يلغى الأصل لتتموضع في موضعه ذاتي، فيصير التحقيق، حينها، لذة، إبداعاً، لغة عاشقة لذاتها، ومن أجل ذاتها، وضمن هذا التصور أفهم تحقيق محمد العمري وأؤطره.

والمحقق هو الدكتور محمد العمري، أحد الأساتذة الجامعيين المرموقين بالمغرب. له مجموعة من الأعمال في حقول معرفية مختلفة؛ تتوزع ما بين الترجمة (الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة (بمساهمة مجموعة من الأساتذة)، بنية اللغة الشعرية (بالاشتراك مع محمد الولي)، البلاغة والأسلوبية، نظرية الأدب في القرن العشرين)، والدراسات الأدبية، خصوصا البلاغية منها (في بلاغة الخطاب الإقناعي، تحليل الخطاب الشعري: البنية الصوتية، اتجاهات التوازن الصوتي في الشعر العربي، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية). وهو يضيف إلى هذه الخزانة اهتماما بالتحقيق، مما يجعله يملك قدرات هائلة من أجل تحيين، وإعادة قراءة الدرس النقدي والبلاغي العربيين، وهو ما قام به فعلا في كتابه الذي يصدر قريبا، في جزأين، عن "البلاغة العربية": أصولها وامتداداتها".

أما الأثر المحقق، فهو كتاب المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل لمحمد الصغير بن محمد الإفراني. وقد صدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية [بالمغرب] في 515 صفحة، موزعة كالتالي:

- مقدمة المحقق، وتشمل الصفحات 9–48.
- مقدمة الشارح، وتشمل الصفحات 49–149.
- شرح أبيات الموشح، ويضم الصفحات 151–509.

- فهرس الفهارس، ويمتد من الصفحة 439 إلى الصفحة 515.

وأصل هذا الأثر رسالة تقدم بها صاحبها لنيل شهادة الدراسات العليا بجامعة محمد الخامس بالرباط، تحت إشراف أستاذ الأدب القديم عزت حسن، وكان المحقق قد نشر جزءا منها في كتابه الموسوم بـ " الإفراني وقضايا الثقافة والأدب في مغرب القرنين 17-18 "(الصادر عن الدار العالمية للكتاب بالبيضاء)، وهو عمل مكمل لهذا التحقيق، ومنير لكثير من جوانبه.

وقد مر هذا التحقيق من ثلاث لحظات أساسية: تتجلى اللحظة الأولى في تحقيق الأثر الذي سُرق بمجرد الانتهاء من تحقيقه. وتتمثل اللحظة الثانية في إعادة التحقيق، أما اللحظة الثالثة فتتجسد في القراءة المتأنية والفاحصة التي قضى المحقق شطرا منها في الغربة، يهزه الشوق إلى الوطن، ويؤانسه في وحدته كتاب "المسلك السهل".

ويوضح المحقق الأسباب التي وجهته إلى تحقيق "المسلك السهل"، والتي هي المغربة والجودة الفنية، قبل كل شيء، إضافة إلى:

أ- تكاملية المنهج، المتمثلة في وعي الإفراني بالمحيط العام لفهم النص وتقويمه.

ب- المنحى الذي انتحاه صاحبه؛ وهو منحى بلاغي، لساني، تناصي.

ج- البراعة الإنشائية المكثفة صوتيا ودلاليا في المقدمة، والسلسلة المتوازنة في العرض والتحليل.

د- قوة الشرح التي تبرز من خلال دقة العبارة ولائحة مصادره العديدة.

وتبدأ مقدمة المحقّق بالتعريف بالإفراني اسما ولقبا وكنية، وولادة ووفاة، ومؤلفات حصرها العمري في ثلاثة عشر مصنفا، تتوزع بين حقول معرفية ثلاثة هي: التاريخ والتراجم،والأدب والفقه(المسلك، ص ص: 11-14).

إثر ذلك ينتقل المحقق إلى التعريف بالمسلك السهل من خلال مجموعة من المحطات المتعلقة بملابسات التأليف (المسلك، ص ص:15-19)، وبموقع المسلك السهل في خريطة الشروح المغربية (المسلك،ص ص: 19-25)، وبالإطار العام للشرح: التاريخ، الفن، الدين (المسلك، ص ص: 25-29)، وبمنحى الإفراني في الشرح: الذوق والبلاغة (المسلك، ص ص: 29-40).

أما عن طريقة العمري في تحقيقه للمسلك في شرح توشيح ابن سهل، فقد انطلقت من تحديد نسخ الكتاب، وكان هذا التحديد مشكلة في حد ذاته ، نظراً لوفرة مخطوطات الكتاب؛ إذ توجد بالرباط وحدها ثلاث وعشرون نسخة، موزعة بين الخزانة العامة والخزانة الملكية، ونتيجة هذا التعدد لجأ المحقّق إلى المقارنة والتمحيص؛ ليقتصر عمله، في الأخير، على ثلاث مخطوطات فقط، وهذه المخطوطات الثلاث هي نسخة الخزانة الملكية بالرباط رقم 1761، واعتبرها العمري أصلاً، ورمز إليها في التحقيق بكلمة (الأصل)؛ ونسخة الخزانة نفسها رقم 9918، واعتبرها المحقّق مكملة للأصل، ورمز إليها بحرف (ب)، وأخيراً نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم 171ج، واعتبرها نسخة

مساعدة، ورمز إليها بحرف (ج). ولم يكتف المحقّق بهذه النسخ دون غيرها، بل كان يرجع إلى باقي المخطوطات الأخرى كلما دعت الضرورة إلى ذلك؛ إضافة إلى أن مصادر الإفراني، التي نقل عنها، كانت، بدورها، أصولاً لحل كثير من المشكلات الناتجة عن خطإ النساخ، أو تصرف الإفراني في النص المتناص معه.

وبعد الانتهاء من تحديد النسخ التي سيشتغل عليها، رسم المحقّق لنفسه خطة دقيقة، ونهجا صارماً، اتبعه في الكتاب من ألفه إلى يائه. ويتمثل هذا النهج فيما يلي:

1- نسبة النصوص المنقولة في الكتاب إلى مصادرها.

2- تصحيح الأخطاء الناتجة عن النسخ.

3- تصحيح بعض الأسماء التي وقع فيها تحريف أو تصحيف.

4- تصحيح أسماء بعض الكتب.

5- ذكر تتمة بعض النصوص المنقولة، في الحاشية، مع الإشارة إلى ما وقع في بعضها من تحريف.

6- إضافة كلمات، وعبارات يسيرة، حذفها الإفراني من النصوص التي نقل عنها.

7- تقويم الأبيات المضطربة الوزن.

8- تصحيح نسبة بعض الأبيات الشعرية التي وهم الإفراني في نسبتها.

9- نَسْب بعض الأبيات إلى أصحابها، مما لم ينسبه الإفراني.

10- شرح الألفاظ الغريبة الواردة في الشواهد.

11- شرح بعض النكت البلاغية، مع الاقتصار على المستخلق منها.

12- التعريف بالأعلام، مع الاهتمام بالمغاربة والأندلسيين وأهل العصور المتأخرة.

13- التعريف ببعض الكتب والمؤلفات، خاصة ما ليس متداولا منها أو مطبوعاً.

14- شكل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وأواسط بعض الكلمات وأواخرها.

وحتى تَعُمَّ فائدة الكتاب، ويتيسر على القارئ التعامل معه، وضع المحقّق مجموعة من الفهارس، مرتبة كالتالي:

1- فهرس المصطلحات البلاغية: وقد قدمه المحقّق على سائر الفهارس الأخرى، إيماناً منه بأن كتاب " المسلك السهل" كتاب بلاغي بالدرجة الأولى، ويمكن أن يقف في صف الكتب البلاغية مثل الأسرار، والمفتاح، والتلخيص، والإيضاح، والمنزع، والروض، وغيرها. وقد رتب المحقّق هذا الفهرس ترتيبا ألفبائياً انطلاقاً من جذر الكلمة على مادة معاجم الألفاظ؛ فالمبالغة في باب الباء، وليس في باب الميم على غرار ما يفعل الجرجاني في "التعريفات"، والمناوي في "التوقيف على مهمات التعاريف"، والكفوي في "الكليات" ويضم هذا الفهرس واحداً وخمسين مصطلحاً بلاغياً، أولها "الإيذان في علم البيان"، وآخرها التوجيه (المسلك ، ص ص: 439-440).

2- فهرس الآيات القرآنية: وهو فهرس مبني على

ترتيب السور، ثم ترتيب الآيات داخل كل سورة. هكذا يذكر المحقّق السورة ورقمها، ثم الآية ورقمها، ثم الصفحة التي ذكرت فيها بالمسلك. ولم يعتمد فيها الترتيب الألفبائي كما نجد ذلك في "المنزع البديع"، أو " في الروض المريع". والطريقة التي اعتمدها المحقّق هي الطريقة المعتمدة من طرف عبد السلام هارون، ومحمود شاكر، وعبد التواب رمضان، وغيرهم من جهابذة التحقيق (المسلك، ص ص: 441–444).

3–فهرس الأحاديث النبوية: وقد رتبها المحقّق ترتيباً ألفبائيا (المسلك، ص: 445).

4– فهرس الأمثال: وقد رتب، بدوره، ترتيباً ألفبائيا (المسلك، ص: 445).

5– فهرس القوافي: وهذا الفهرس هو أشد الفهارس صعوبة على كل محقّق، ولهذا تختلف طريقته من محقّق لآخر. وقد اعتمد فيه العمري الترتيب الألفبائي حسب حرف الروي، دون اعتبار للوصل أو الخروج، أو الردف، أو التأسيس. وقد قدم القافية المضمومة، ثم يليها القافية المفتوحة، بعدها المكسورة، وتأتي في الأخير القافية الساكنة. وكل قافية من هذه الأربعة مرتبة حسب البحور الشعرية؛ حيث يتقدمها الطويل، ويأتي في آخرها المتدارك (المسلك، ص ص: 446–472).

ويفرد المحقّق فهرسا لأنصاف الأبيات، فاصلا بين الأعجاز. والصدور(المسلك، ص: 473).

كما يفرد فهرساً للرجز مقتصراً فيه على الأشعار المنظومة من بحر الرجز، وليس من بحر السريع والمنسرح أيضاً كما يفعل عبد السلام هارون، وغيره (المسلك، ص: 474).

ويخص الموشحات، والأزجال، والمواليا، بفهرس لكل واحد منها، مرتبا إياه حسب الناظم، وليس حسب المنظوم كما فعل سابقا (المسلك، ص ص: 475–476).

6– فهرس الأعلام: ورتبه المحقّق ترتيباً ألفبائياً، مع إهمال "ابن"، و"أبو"، و"ذو"؛ "فابن النحوي" في النون، و"أبو وائل" في الواو، و"ذو الرمة" في الراء. وهذا النظام الذي اعتمده العمري هو النظام الذي ارتضاه المحقّقون، وعنه يقول عبد السلام هارون: "وهذا النظام(...) هو الذي ارتضيته في فهارسي؛ وهو النظام الغالب بين المفهرسين". كما اعتمد المحقّق، من جهة أخرى، الاسم في الترتيب، دون الكنية أو اللقب، وذلك لأهميته. وهذا ما جعله يضع صفي الدين الحلي في باب الحاء، ومحمد بن سعيد البوصيري في باب الباء، وهكذا دواليك (المسلك، ص ص: 477–489).

7– فهرس الكتب الواردة في المتن: وهي مرتبة ترتيباً ألفبائياً، ويذكر المحقّق عنوانها كاملاً حينما يختصره المؤلف؛ فالإحاطة هو الإحاطة في تاريخ غرناطة، والإحياء هو إحياء علوم الدين، والأساس هو أساس البلاغة، الخ. ويبلغ عدد هذه الكتب ثلاثة وستين ومائة كتاب، وهذا العدد إن دل على شيء، فإنما يدل على أهمية شرح الإفراني، ومدى

اطلاع صاحبه؛ مما يجعل كتابه مصدراً جديراً بالبحث والدراسة (المسلك،ص ص: 490–493).

8- فهرس الأماكن: مرتب ترتيباً ألفبائياً (المسلك، ص ص: 494–495).

9- فهرس مصادر التحقيق والمقدمة: وهو مرتب ترتيباً ألفبائياً، حسب عناوين الكتب، وليس حسب المؤلفين. وطريقة المحقّق في ترتيب هذا الفهرس هي الطريقة التي تعتمدها كتب التحقيق قاطبة. وقد بلغت مصادره أربعة وأربعين ومائتي كتاب، وهذا الكم الهائل يعبر عن الجهد الذي بذله صاحبه من أجل إخراج عمله في صورة قريبة، قدر المستطاع، من الأصل الذي خطه الكاتب.

وقد يتساءل البعض عن السبب في اختيار المحقّق لبعض الطرق في وضعه لفهرسته، دون طرق أخرى. والجواب عن ذلك يتجلى في قول عبد السلام هارون: "وقد تعتري المفهرس بعض الصعوبات التي تحتاج إلى إعمال الفكر (...) وهكذا لن يعدم شيء من تلك الصعوبات حلا يتيحه إعمال الفكر، والتحرر من إسارالتقليد، ما دام العمل في حدود الدقة والضبط، والحرص الصادق على إفادة الباحث في أيسر طريق".

ويضيف عبد السلام هارون قائلاً: "وأما ترتيب الفهارس مع غيره من الفهارس، فإن المنهج المنطقي يقتضي تقديم أهم الفهارس، وأشدها مساسا بموضوع الكتاب(...) ثم تساق بعدد سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف".

ولا يسعنا ختاما سوى أن نقول كلمة حق في شأن تحقيق "المسلك السهل" فالأستاذ محمد العمري لم يحي هذا العمل من موته الطويل في مقبرة الخزانة العامة والخزانة الملكية بالرباط، وإنما قدم لنا فوق ذلك عملا متقنا ورصيناً، لا يضيف جديدا لما عرفناه عن أستاذنا من شدة الضبط لنصوصه، والتأني في كتاباته، والتفكير مليا فيما تخطه أنامله. وهذا ما جعل مؤلفاته تجد صدرا رحبا لدى القارئ، وصدى واسعا. إلا أننا مهما شكرناه على هذا العمل فلن ننصفه، وإنما الإنصاف الحقيقي هو أن يعطى لهذا التحقيق حقه من التقدير والتنويه، تشجيعا للعلم وأهله،واعترافا للأعمال الجيدة بجودتها.